

Mechanisms of Social Marginalization And Effective Ways To Reduce The Growth of This Phenomenon in Developing Societies

Houda Madar ¹, Fatima Ghai ²

¹ Faculty of Social Sciences and Humanities, University of chadli bendjedid el tarf, Algeria

² Faculty of Social Sciences and Humanities, University of chadli bendjedid el tarf, Algeria

ARTICLE INFO

Article history:

Received:15/04/2024

Accepted:27/04/2024

Online:28/02/2025

Keywords:

Marginalization

Social Marginality

Developing Societies

Social Isolation.

JEL Code:O15, Q32

ABSTRACT

This research paper aims to shed light on a social issue that is widespread, especially within developing societies, namely the phenomenon of social marginalization or social marginality. This study began by identifying the nature of this phenomenon, its historical background, and its extensions and representations socially, economically, politically, and culturally. Etc. Then, this study sought to read and analyze this phenomenon in Algerian society, especially since it is witnessing significant growth in many areas, which contributed to the lack of acceleration of the pace of growth and its lag behind the global cultural curve.

آليات التهميش الاجتماعي والسبل الناجعة للحد من تنامي هذه الظاهرة في المجتمعات النامية

هدى مدّار ¹، فاطمة غاي ²

¹ كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، h.meddar@univ-eltarf.dz

² كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، f.ghai@univ-eltarf.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2024/04/15

تاريخ القبول: 2024/04/27

تاريخ النشر: 2025/02/28

الكلمات المفتاحية

التهميش

الهامشية الاجتماعية

المجتمعات النامية

العزلة الاجتماعية

JEL Code: O15, Q32

المخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء حول قضية اجتماعية تشهد انتشارا واسعا خاصة ضمن المجتمعات النامية، ألا وهي ظاهرة التهميش الاجتماعي أو الهامشية الاجتماعية، إذ انطلقت هذه الدراسة من التعرف على ماهية هذه الظاهرة وخلفيتها التاريخية، وامتداداتها وتمثلاتها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا... الخ، ثم سعت هذه الدراسة إلى قراءة وتحليل هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري، خاصة وأنها تعرف تنامي كبير في مجالات عديدة، مما ساهم في عدم تسارع وتيرة النمو وتأخرها عن الركب الحضاري العالمي.

- مقدمة:

يعتبر موضوع التهميش الاجتماعي من مواضيع الساعة، إذ أنه يحظى باهتمام العديد من الباحثين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين على حد سواء، فالتهميش موضوع ذو امتدادات كبيرة فهو لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي والمتمثل في الفقر والحرمان بل يمتد ليتصل بالجانب الاجتماعي كالشعور بالعزلة والاغتراب عن المجتمع والوطن، وكذا يصل امتداده للجانب السياسي والذي يتمثل في عدم المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والإدلاء بالرأي وكل ما له علاقة بالجانب السياسي، وقد انبثقت عن هذه الظاهرة -الهامشية الاجتماعية- بروز العديد من الظواهر السلبية والآفات الاجتماعية مما أحدث حالة من اللا استقرار والتوتر وتراجع مستوى الأمن داخل المجتمع وغيرها من الظواهر السلبية التي أغرقت المجتمعات النامية وبالتالي عرقلت عمليات التنمية وتزايد التبعية والتخلف عن ركب الحضارة العالمية.

1- ماهية التهميش الاجتماعي وملامحه في المجتمع الحضري:

يعد مفهوم التهميش الاجتماعي من المنظور السوسيولوجي من أكثر المفاهيم مرونة وجدلا من الناحية المعرفية، وهذا بالنظر إلى تعدد المقاربات النظرية التي تناولته بالتمحيص والبحث، إلى جانب التعقيد الذي يميز المفهوم وارتباطه الوثيق بقضايا التنمية والسياسات الاجتماعية الساعية لتحقيق العدالة المجتمعية عبر توفير فرص لحياة أفضل وإن اختلفت حول آليات تحقيق ذلك، لذلك فهو يثير الانتباه إلى الكثير من النقاشات بالنظر إلى تعدد الأطر الفكرية الحاملة له سواء الليبرالية الجديدة، النقدية أو المحافظة والتي أفرزت مفاهيم أخرى مساوقة له تستجلي كل منها دلالاته وتبني مؤشرات بالنظر إلى مستويات التحميل النظري التي تنطلق منها، والاعتبارات المعرفية المؤسسة لها والتي طورت مضامينه تدريجيا فإذا رجعنا إلى المدلول اللغوي للتهميش نجد انعكاس مظاهر التجاهل الممنهج المصاحب بالإهمال، اللامبالاة، وقلة الاهتمام الذي يظهر في أشكال التفاعل بمن يحتل موقعا ينظر إليه نظرة دونية لاعتبارات عدة مقارنة بمن يشغلون مركز الاهتمام، والذين يصبحون تدريجيا عرضة للتسلط، الحرمان، الفقر، الإقصاء، فالاستبعاد الاجتماعي الذي يعتبر من أعنف مظاهر التهميش وقد يجري الاختلاف حول ميكانيزمات التمييز بين خصائص الفئات الاجتماعية وحتى البيئات التي تقطنون بها وفق معايير عرقية، قبلية، طائفية، مكانية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أو سياسية، ويعتبر الوزير الفرنسي روني لونوار من الأوائل الذين تناولوا مفهوم سنة 1974 ليشير إلى الفئات الهامشية في المجتمع معتبرا التهميش الاجتماعي كمفهوم مشحون بالتأويل الأيديولوجي. في المقابل اعتبر روبر كاستيل الاستبعاد الاجتماعي من المفاهيم الصعبة التي يجب أن نكون حذرين منها بسبب عدم تجانس

استخداماته، ولهذا فهو يفضل استخدام مفهوم "عدم الانتماء أو اللا إنتماء" للتعبير عن العمليات التي يمر بها الأشخاص بفعل تواجدهم في وضعيات الهشاشة أو الضعف على هذا الأساس قد يتخذ التهميش الاجتماعي أشكالاً عدة بناء على المرتكزات التي يقوم عليها، والتي قد تنطلق من عوامل ذاتية متعمقة بالفرد أو أخرى خارجة عن نطاقه إما اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وهذا بالنظر إلى مجموعة من العوامل الآتية:

1-1-الوضعية الاجتماعية:

قد يتصل التهميش بالوضعية الاجتماعية للفرد أو الجماعة التي تؤثر على إمكانية الاندماج الاجتماعي بفعل مظاهر التفاوت الاجتماعي التي تجعلهم لا يحصلون على نفس الفرص للمشاركة ولا تتاح لهم نفس الإمكانيات والموارد لتحقيق ذلك مثل: مستوى الدخل، العمل، التعليم، الصحة مما يكرس مظاهر اللامساواة الاجتماعية.

1-2-الموقف الاجتماعي:

قد يكون التهميش الاجتماعي نتيجة لموقف ذاتي يتخذه الفرد أو جماعة ما انطلاقاً من الرغبة في اختيار العزلة والابتعاد عن الآخرين تلقائياً ولا يتطلع إلى المشاركة الاجتماعية نظراً لجملة من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية.

1-3-البيئة المكانية:

قد يتصل التهميش الاجتماعي بتضمين مدلول اللامساواة المكانية بين المناطق الحضرية بالنسبة لمركز المدينة، وانطلاقاً من التباين المكاني وموقع الحي تتوزع الموارد والمرافق بصورة متباينة.

1-4-التهميش الاجتماعي:

تظهر العلاقة بين مفهوم التهميش والتنمية الاجتماعية من أن: "التهميش ليس تخلفاً اقتصادياً كما يعتقد الكثير، بل هو يرتبط بقضية أبعد وأشمل، ألا وهي مشكلة التنمية الاجتماعية، فالمتابع للدراسات الحضرية الاجتماعية يقر بأن المهاجرين ليسوا أناساً فقراء وحسب، هم أيضاً حضريون غير متكاملين وغير منصهرين ثقافياً، ومنعزلون مكانياً، جعل التهميش عدم إمكانية الاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه نظراً لعدة أسباب: كعدم الاستفادة من الحقوق الاجتماعية من مسكن وعمل وتعليم وصحة.

نستنتج مما سبق أن مفهوم التهميش الحضري هو الفشل في صياغة عملية دائمة للتهيئة الحضرية الجوارية في منطقة حضرية معينة، فهو مرتبط بالإقصاء وقد يكون مباشر في ظل رفض السلطات تنظيم وتهيئة لبعض الأحياء لاعتبارات قانونية وجغرافية كما يمكن أن يكون غير مباشر نتيجة غياب لشكل تنمية مستدامة وحوكمة محلية تهدف لإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، في ظل غياب إمكانيات أو إستراتيجيات تنموية واضحة المعالم. وسواء كانت

الأسباب مباشرة أو غير مباشرة فالتهميش الحضري يعكس فشل تحقيق أهداف عمليات التهيئة الحضرية ميدانيا. (بوقيس نديرة: 2015، ص 8-15)

ومنه فللتهميش الاجتماعي مدلولات ومعاني عديدة من بينها الهامشية الاجتماعية والتي تعني شعور الفرد بالاغتراب عن مجتمعه وعن موطنه نظيرا لشعوره بالنقص والحرمان ووجود فوارق طبقية، وكذا التهميش الاقتصادي الذي يعني ضعف مدخول الفرد اليومي مع توليه منصب غير الذي يستحقه أو في مجال آخر غير مجاله وتخصصه، أما التهميش السياسي فيشمل عدم تدخل الفرد في القضايا السياسية والشؤون العامة للدولة، كل هذا أضعف من قدرة الفرد ووعيه وبالتالي عدم تمكنه اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

2-لمحة تاريخية لظهور مفهوم التهميش:

نشأ مفهوم الاستبعاد في كتابات ماكس فيبر مرورا باستخدامه بداية السبعينات في فرنسا للتعبير عن سقوطا من نظام الضمان الاجتماعي، مع استخدامه على نطاق واسع في دول الاتحاد الأوروبي للتعبير عن أوضاع الفقراء، وانتهاء بما طوره علماء وحدة تحليل الاستبعاد الاجتماعي بانجلترا من تحليلات ومؤشرات لتعريف المفهوم مع التأكيد على أن هناك خلافا حول حدود هذا المفهوم وصياغته تتم وفق المؤشرات التي تضعها كل دراسة تتناوله، ظهرت العديد من المصطلحات مثل العرق، الطائفة، الطبقات قبل مصطلحات التهميش والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي، حيث عانت المجتمعات البشرية العديد من التمايزات الطبقية والثقافية والجنسية فنشأت العديد من المصطلحات والمفاهيم لتأطير بعض مظاهر التمايز كالتمييز العنصري، الحقد الطبقي الطبقات المسحوقة، مساواة المرأة، الأقليات الدينية والعرقية، والاستبعاد الاجتماعي الذي استخدم أول مرة في عام 1791 في فرنسا من قبل "رينيه لينوار" وزير الخارجية للعمل الاجتماعي آنذاك وكانت تستخدمه للإشارة إلى الأفراد الذين يعانون مشكلات اجتماعية ولا يجدون الحماية من قبل التأمين الاجتماعي، كالأفراد المعاقين جسديا والمعاقين عقليا، وغير المنسجمين اجتماعيا، ثم تطور في السنوات التالية ليشمل جميع الناس المحرومين جزئيا أو كليا من المشاركة في مجتمعهم والمجالات المختلفة للحياة، وفي نهاية الثمانينات اهتمت اللجنة الأوروبية باعتبار الاستبعاد الاجتماعي نتاجا مباشرا لمشكلات البطالة، واقتاد العمال للمهارات الضرورية للعمل، وفي أوائل التسعينات أعتمد المصطلح على مستوى الاتحاد الأوروبي، وبمنتصف التسعينات كان استخدام المصطلح أكثر شيوعا وانتشارا بين السياسيين من حزب المحافظين بوجود الفقر في المملكة المتحدة، وقد أدى تبني المصطلحات الخاصة بالاستبعاد الاجتماعي إلى إتاحة الفرصة للمناقشات المتمحورة حول السياسة الاجتماعية لتمتد على مستوى القارة الأوروبية، وفي أواخر العقد الأخير من القرن العشرين وعند تولي حزب العمال الحكم في إنجلترا واستحداث وحدة الاستبعاد الاجتماعي وتم بعد ذلك إحصاء أربعة آلاف حي سكني يعاني الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي، وتعاني بشكل حاد البطالة والجريمة المتشابكة على نحو ميؤوس منه مع حالة متدنية

في الصحة والإسكان والتعليم، بل تحولت إلى أحياء محظورة لا يمكن دخولها أو مغادرتها على البعض. (شتوح فاطمة: 2020، ص102-103)

إن تتبع مسار تنامي هذه الظاهرة الاجتماعية يلحظ أنها قد شهدت تزايدا كبيرا خاصة مع التطورات والتغيرات العالمية التي شهدتها معظم الدول خاصة الدول النامية أي التابعة اقتصاديا وسياسيا، خاصة بعد توجه دول العالم نحو سياسة اقتصاد السوق كل هذا من شأنه المساهمة في تنامي ظاهرة التهميش الاجتماعي لأنه جراء هذه السياسة العالمية تتزايد الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع الواحد.

3-التصورات المختلفة للتهميش الاجتماعي:

تحاول الدراسات الاجتماعية دراسة معاناة الفئات الهشة اجتماعيا وتحليلها من أجل تغيير وضعها في البناء الاجتماعي وذلك في سياق تعرية هذا البناء وكشف مظاهر التحكم والاستغلال فيه، إن الفهم المنظم للواقع يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الجانب التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي فضلا عن دور المتغيرات الطارئة والاعتراضية ونظرا لصعوبة هذا المطلب نجد الدارسين يتخذون مسارات متباينة للاقترب أكثر من مسألة الهامشية كواقع إمبريقي، فالهامشية السياسية تبدو جلية في عدم اكتراث الفرد بما يدور حوله فالمهمش لا يساهم في المؤسسات النظامية والأحزاب ولا يشارك في الانتخابات أو في أي نوع آخر من صنع القرار وهذا بسبب وضعه الذي لا يتيح له إلا التفكير في توفير ما يقتات به يوميا، أما الهامشية الاقتصادية فتكمن في الانخفاض الشديد في مردود الجماعات الممارسة أنشطة اقتصادية غير مشروعة الأمر الذي يجعل مساهمتها في التنمية الاقتصادية معدومة، والبعض يرى أن الهامشية ليست تخلفا اقتصاديا بل هي ترتبط بمشكلة التنمية الاجتماعية، ومنه فالجماعات الهامشية تعاني من الشعور بالغبية عن الثقافة المحيطة بها وعن الجماعات الأخرى من حولها. (قيرة وتوهاي ودليمي: 2008، ص141-144)

تعتبر الهامشية بأبعادها الاقتصادية-الاجتماعية-السياسية هي نتاج توسع الرأسمالية التي تعمل على تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء ممن يعملون في مجال التجارة البسيطة والحرف الصغيرة والخدمات الشخصية من جهة ونتاج الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع من جهة أخرى. (قيرة اسماعيل: 2012، ص22)

ومن خلال هذه التصورات تتجلى أكثر الأبعاد المختلفة للتهميش فهناك التهميش الاجتماعي والتهميش السياسي والتهميش الاقتصادي وحتى الفكري والديني والثقافي، وقد بدأ اهتمام المتخصصين في حقول السوسيولوجيا والسياسة والاقتصاد بهذه الظاهرة التي عرفت انتشارا واسعا جراء السياسة العالمية المتبعة، وقد ظهرت أبعاد عديدة لتنامي هذه الظاهرة كالهجرة غير الشرعية المعروفة باسم "الحراقة" وسببها الأوضاع المتردية التي يعيشها الأفراد وطموحهم في إيجاد حياة أفضل عند الهجرة والتي لها انعكاسات سلبية وآثار عكسية، ومن إنعكاسات هذه الظاهرة أيضا ظهور ما يعرف بالسوق السوداء وانتشار واسعة للباعة المتجولين أو على الطرقات والأرصفة أو ما يعرف بالبيع، العشوائي وقد نتج عنه العديد من أوجه التخلف الحضاري وانتشار الفوضى، أما في الجانب السياسي فتتمثل أوجه

التهميش في كون السياسات العامة للدولة يخطط لها وتدرس دون إشراك الأفراد في صناعتها أو حتى الاهتمام باحتياجاتهم ومطالبهم وفي عمومها لا تكون خادمة لهم، مع إشغالهم بظروف العيش والمشاكل الحياتية مما تسبب في إضعاف مستوى وعيهم، ومن كل هذا يولد لدى الفرد الشعور بالاغتراب.

4-محددات الهامشية:

يكشف تراث الدراسات الحضرية عن وجود اهتمام معين بدراسة الهامشية كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي تاريخي ويعكس هذا الاهتمام مختلف المحاولات التي بذلت لفهم عمليات التنمية غير المتكافئة والتبعية. (قيرة اسماعيل: 2012، ص102)

وتتمثل بعض المحاولات الساعية لتحديد الهامشية في:

- المهمش إنسان يشعر بأنه غريب في وطنه وأن هذا الوطن ليس وطنه وفي بعض الحالات يبدو المهمش هو ذلك الإنسان الذي لا يستطيع الوصول إلى حقه وليس له تأثير في المجتمع ولا أحد يعطيه دورا.
- التهميش نسبي ولا يعني الفقر بالضرورة بل له أنواع متعددة (سياسية-اقتصادية-اجتماعية-فكرية-دينية...) إذ نجد حالات كثيرة يكون فيها الإنسان مهما من ناحية وذا شأن من ناحية أخرى.
- التهميش ليس أزليا بفعل الحركية الاجتماعية.
- تشكل الفئات الهامشية تجمعا بالغ التعقيد يضم إلى جانب العناصر الرثة المعدمة كليا والمحرومين والفقراء مجموعات اجتماعية أخرى مثل المستخدمين ذوي الأجور المنخفضة (قيرة اسماعيل: 2012، ص 166).
- نتضح من محددات الهامشية الاجتماعية أن التهميش شعور يحس به الفرد نظرا لغياب التكافؤ الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، وفي هذا دلالة على أنه من الممكن أن يهمش الفرد في شيء ما ليس بالضرورة أن يهمش في باقي المجالات نظرا للتغيرات التي تعرفها المجتمعات وخاصة مع السياسة الاقتصادية المتبعة اقتصاد السوق الذي يتيح مبدأ تكافؤ الفرص للجميع، هذا من جهة ومن جهة أخرى الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين بهذا الموضوع، مما جعل التكفل بهذه الشريحة أمر ضمن الأولويات الرئيسية للدول.

آليات الحد من هذه الظاهرة: من بينها:

- تقديم الدعم والمساعدة للشباب لأجل إنشاء مؤسسات مصغرة مع مرافقتهم في ذلك وإتاحة كل الإمكانيات للنهوض بها من أجل التقليل من التهميش الاقتصادي المرتبط بالتهميش الاجتماعي، وهذا كمحاولة للتخلص من الأشكال السلبية التي نتجت عن التهميش الاجتماعي كالباعة المتجولين أو على الأرصفة، وكذا التقليل من انتشار ظاهرة الهجرة غير

الشرعية (الحراقة) ومخلفاتها من ظواهر كالسرقة والنهب والنصب والاحتيايل ثم الموت المصير المحتوم لمعظم المهاجرين.

-المشاركة السياسية لمختلف الطبقات الاجتماعية، ومراجعة سياسة الأجور وسياسات التوظيف المتبعة، مع ضرورة خلق وتوفير مناصب عديدة لأجل استيعاب العدد الهائل لفئة البطالين.

-الاندماج الاجتماعي من خلال العمل على تغيير الظروف والعادات التي تؤدي إلى التهميش الاجتماعي.

عدم منع الأفراد من الحصول على مختلف الحقوق والفرص والموارد التي تتوفر لكافة أفراد المجتمع والتي هي أساسية لتحقيق التكامل الاجتماعي ضمن ذلك المجتمع

خاتمة:

مما سبق نستنتج أن التهميش الاجتماعي له خلفية اقتصادية وسياسية وفكرية وثقافية، فالمهمش ليس شرطا أن يكون فقيرا فقط أو أنه ليس ذو دخل، بل إن الفرد الغير قادر على المشاركة السياسية يعتبر مهما كذا، والشخص الذي دفعته الظروف للهجرة يعتبر أيضا مهما اجتماعيا لأنه شعر بالاغتراب في وطنه وسيشعر حتما بالغربة في موطن مغاير لموطنه، ولهذه الظاهرة تأثيرات واضحة على عمليات التنمية في المجتمع، وعليه وجب ضرورة مراجعة السياسات والقرارات التي من شأنها تعزيز ظاهرة التهميش وتنويع من مصادر الاقتصاد وتعزيز آليات الاستثمار وتنمية المشاريع والمساعدة في تطويرها وكذا التمكين الاجتماعي لكل أفراد المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

- بوقيس نديرة: الأحياء الفوضوية في الجزائر وإشكالية التهميش الحضري دراسة حالة مدينة قسنطينة، مجلة العلوم والتكنولوجيا، عدد 42، 2015.
- بيبيمون كلثوم وموزور بركو: مؤشرات التهميش الاجتماعي وعلاقته بنمطية ثقافة العنف في المدينة الجزائرية، دراسة ميدانية بأحياء مدينة باتنة نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 03، 2021.
- شتوح فاطمة: سيكولوجية التهميش والاقصاء الاجتماعي، مجلة التكامل، مخبر تحليل العمل والدراسات الأروغونية عدد 30 أبريل 2020.
- قيرة اسماعيل وتوهمي إبراهيم ودليمي عبد الحميد، التخطيط والتنمية الحضرية، 2008، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- قيرة إسماعيل، نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتهميش في البلدان النامية، 2012، منشورات مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة سكيكدة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.